

قدما المساءلة السياسية في خمسة محاور

# النصف والعازمي يستجوبان العبيدي عن الأخطاء الطبية والأدوية والعقود والفساد المالي والإداري والربط الآلي واستغلال المنصب

**الغانم: الاستجواب سيدرج على جدول جلسة 29 الجاري ومن المحتمل تقديمها إلى تاريخ 22 وللوّيز حق التأجيل**

الوزاري ومشروع الربط الآلي بين وزارة الصحة والمكاتب الصحية الخارجية». وبسؤاله حول قراره في شأن إعلان أسماء النواب المتغيين عن حضور اللجان البرلمانية خلال بداية كل جلسة لمجلس الأمة قال الغانم «ان في بداية كل جلسة سيتم نداء بالإسم ذكر أسماء كل من يتخلّف (من الأعضاء) عن حضور اللجان البرلمانية سواء بعذر أو من دون عذر». وحول تعديلات القانون رقم 24 لسنة 2012 في شأن انشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد قال الغانم ان هناك اقتراحا بقانون جاهز من قبل النواب كما ورده من سمو رئيس مجلس الوزراء عقب انتهاء جلسة مجلس الوزراء ان الحكومة ستتقدم بمشروع قانون إلى المجلس في شأنه. وأضاف ان المجلس إن لم تتسن له مناقشة القانون يوم غد «فسنحاول بعد غد اقرار المشروع بمداولته الاولى والثانية حتى يغطي دستوريا من أمر محتمل».

اعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم تسلمه امس طلب الاستجواب الموجه من النائبين راكان النصف وحمدان العازمي إلى وزير الصحة د.علي العبيدي بصفته من خمسة محاور وفقاً للمادة 100 من الدستور. وأوضح الرئيس الغانم في تصريح للصحافيين ان الاستجواب من المفترض ان يدرج على جدول اعمال جلستي 29 و30 الجاري الا انه من المحتمل تقديم الجلستين إلى تاريخ 22 و23 الجاري حيث «من المرجح ان يناقش الاستجواب خلال هاتين الجلستين وإذا طلب الوزير التأجيل فيجاء لطلبه كون الاستجواب لم يستوف المهلة التي حدتها (اللائحة الداخلية للمجلس) للوزير لطلب تأجيل نظر الاستجواب وهي 14 يوماً». وتضمن الاستجواب الموجه لوزير الصحة خمسة محاور تناولت «الأخطاء الطبية وعمليات شراء أدوية ومستلزمات طبية بأسعار مصطنعة والتلاعب في العقود وتضليل الجهات الرقابية وهدر المال العام والفساد الإداري والمالي واستغلال المنصب



حمدان العازمي وراكان النصف يتوجهان لتقديم استجواب وزير الصحة

(هاني الشمرى)

قدم النائبان حمدان العازمي وراكان النصف امس استجوابا لوزير الصحة د. علي العبيدي من 5 محاور جاء نصه كالتالي:

رئيس مجلس الأمة المحترم تحية طيبة وبعد: نرفق لكم الاستجواب الموجه الى السيد الدكتور وزير الصحة د. علي العبيدي بصفته، برجاء اتخاذ الإجراءات الدستورية وفقاً للمادة 100 والمادة 101 من الدستور واللائحة في شأنه وفقاً لنص المادة 135 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة. مع خالص الشكر والتقدير. مقدمو الاستجواب النائب راكان يوسف النصف

النائب حمدان سالم العازمي

بسم الله الرحمن الرحيم قال الحق تبارك وتعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَخَوْنُوا أَنفُسَكُمْ وَأَنتُمْ تَخْلِفُونَ) (سورة الأنفال)

وقال جل جلاله أيضاً: (إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا) (سورة الأحراب)

إن إشارة المسؤولية السياسية للوزير لا تهدف إلى النيل من شخصه أو اعتباره الذاتي بقدر ما تسعى إلى تحميله مسؤوليات إخفاقه بالنهاض بها. فالمادة 100 من الدستور نصت على:

«لكل عضو من أعضاء مجلس الأمة أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء وإلى الوزراء استجوابات عن الأمور الداخلة في اختصاصاتهم ولا تجري المناقشة في الاستجواب إلا بعد ثمانية أيام على الأقل من يوم تقديمه، وذلك في غير حالة الاستعجال وموافقة الوزير ..».

كما نصت المادة 101 من الدستور على أن «كل وزير مسؤول لدى مجلس الأمة عن أعمال وزارته، وإذا قرر المجلس عدم الثقة بأحد الوزراء اعتبر معتزلاً للوزارة من تاريخ قرار عدم الثقة ويقدم استقالته فوراً».

لكن النظام الدستوري الكويتي أولى الأهمية القصوى للصحة العامة، وأخطأه بينبان شامخ، أركانه الحق والعدالة والمساواة، وأبقى الأمانة عن أعناق نواب الأمة للدفاع عن المكتسبات الدستورية، والزمه قبل أدائه لأعماله أن يقسم بجلسة علنية أن يكون مخلصاً للوطن والأمير وأن يحترم الدستور وقوانين الدولة ويذود عن حريات الشعب ومصالحه وأمواله ويؤدي أعماله بالأمانة والصديق.

واحتراماً لما ورد في الباب الثاني من الدستور مادة 11 «تتخذ الدولة الموعنة للمواطنين في حالة الشجوخة من المرض أو العجز عن العمل كما توفر لهم خدمات التامين الاجتماعي والمعونة الاجتماعية والرعاية الصحية»، والمادة 15 أيضاً «تعني الدولة بالصحة العامة وبوسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة»، والمادة 17 «للاموال العامة حرمة، وحمايتها واجب على كل مواطن»، ونقول من باب الأمانة لم نجد بدا من تقديم هذا الاستجواب للأخ الدكتور وزير الصحة بعد أن استنفدنا معه سبل الإصلاح الواجبة علينا بالنصح والنصيحة، ثم التنبيه والتحذير، فلم نجد سبيلاً لحل ولا رؤية للمستقبل، بل إن ما جاءنا منه يكفيننا عزماً على تتبع الحق والسير إليه دون جزع أو قلق أو توجس من خيبة.

إن الفترة التي قضاها الأخ وزيراً للصحة حتى الآن كافية لتعطينا الإشارات المطلوبة لجدوى استمرار مثل هذا النهج داخل وزارة الصحة التي تعد من أخطر وأهم الوزارات، فهي المسؤولة عن صحة الإنسان وسلامة حياته، ولو كنا نرى بصيص أمل يؤدي إلى نهج يسن أو اصلاح يبدو في الأفق لما أقدمنا على هذا الاستجواب، ولكننا تأكدنا أن كلا من الإهمال

## النظام الدستوري

### لكويت أولى

### الأهمية القصوى

### للصحة العامة

## استنفدنا مع الوزير

### كل سبيل الإصلاح

### الواجبة علينا

### بالنصح والنصيحة

### ثم التنبيه والتحذير

### لا توجد مسطرة

### واحدة في عقاب

### المتسيبين في

### الأخطاء الطبية

## بل هناك انتقائية في

### التعامل مع الأطباء

### المسؤولية

### السياسية في

## الأخطاء الطبية تقع

### على عاتق الوزير

### قصاص الأدوية

### والمستلزمات

## الطبية تحول إلى

## مركز للتجارة والربح

## غير المشروع على

## حساب احتياجات

## المرضى

### غياب الرقابة

### على أسعار توريد

### الأدوية لأهداف

### التكسب والتربح

### غير المشروع

### قياديو «الصحة»

### يمارسون التضليل

### في الموافقات

### الرسمية لعقود

### الأمر المباشر

لقد تعددت حالات الأخطاء الطبية بشكل لافت في عهد الوزير، وفي فترة زمنية قصيرة، ولم تتحرك الوزارة بشكل جدي لبحث جذور المشكلة، واكتفى الوزير بتصريحات غير مسؤولة، فوعضا أن يعلن عن اتخاذ إجراءات بإيقاف المتسيبين بالأخطاء الطبية لحين الانتهاء من التحقيقات والإجراءات القضائية، فهذا هو يخرج إلى وسائل الإعلام بالقول ان الأخطاء الطبية ليست جديدة، وتحدث في جميع دول العالم ولكن أرقامها تتفاوت بين دولة وأخرى، ويدعو إلى عدم إلقاء الاتهامات دون الرجوع إلى المختصين وإلى انتظار نتائج التحقيق في أي أمر طبي لوضع الأمور في مسارها الصحيح! وإذ نستعرض بعض حالات الأخطاء الطبية التي حدثت مؤخراً والوفيات التي تسبب الأخطاء الطبية التي تنتهي دائماً بتصريحات إعلامية عن إجراء تحقيق دون إجراء واضح، وغيرها من الممارسات المخالفة لنصوص الدستور والقانون، وشبهات التفتيح واستغلال النفوذ، لا يمكن السكوت عنها، خاصة أن وزير الصحة على رأس الهرم الوزاري أصبح عاملاً رئيسياً بتشويه سمعة الجسم الطبي، ووقدان الثقة بمستوى الخدمات الطبية التي أصبحت موضوعاً عادياً في عهد الوزير الحالي.

إن استهتار وتخطيط الوزير وقفله الإداري لم يتوقع عن الاستهانة بأرواح المواطنين والمقيمين، بل تخطى إلى التفتيح واستغلال النفوذ وإهدار المال العام لصالح بعض الشركات الطبية، وبعضها لها علاقة بشكل مباشر أو غير مباشر بالوزير، هذا فضلاً عن تعمد الوزير العبيدي تضليل السلطة التشريعية من خلال إجابات مغلوطة عن الأسئلة البرلمانية على بعض أوجه الفساد في وزارته.

وبناء على ما تقدم، نتقدم باستجوابنا هذا لمساءلة الأخ وزير الصحة..

**المحور الأول: الأخطاء الطبية**

من المعلوم أن حدوث الأخطاء الطبية أمر وارد في المستشفيات والمراكز الصحية، وهذا الأمر لا يقتصر على دولة الكويت فقط، فجميع دول العالم تحدثت بها مثل تلك الأخطاء، وإن كان معدل الأخطاء الطبية في الكويت في المنطقة الخضراء والنسب المقبولة عالمياً، إلا أنه من غير المقبولة ألا تكون هناك إجراءات تجاه من يرتكب مثل تلك الأخطاء الطبية، وليس من المعقول أن يترك المتسبب بها يمارس مهنة الطب في المستشفيات الحكومية.

وحتى تحركات الوزارة للأسف تأتي بصور مختلفة رغم أن الأخطاء أدت جميعها إلى وفيات.

**المحور الثاني: عمليات شراء أدوية ومستلزمات طبية بأسعار مصطنعة**

تمثل الأدوية والمستلزمات الطبية من الخطوط الأولى للرعاية الصحية في الكويت، ونظراً لأهمية قطاع الأدوية فإنه يحتل مكانة متقدمة في ميزانية وزارة الصحة لتوفير ما يحتاجه القطاع الصحي من مستلزمات وأجهزة وأدوية طبية توفر للمواطنين والمقيمين الرعاية الصحية المثالية. إلا أن هذا القطاع المهم، تحول إلى مركز للتجارة والربح غير المشروع على حساب احتياجات المرضى، وقناة استنزاف للمال العام تحت مسمى تقديم الرعاية

الطبية، وفي الحقيقة فإن عمليات الشراء والتوريد بعد ما تكون في مصلحة المرضى، بل هي تحقق مصالح كسب غير مشروع لشراء مستلزمات وأدوية بأسعار مصطنعة مما يشكل انتهاكاً لحرمة الأموال العامة واستغلالاً لاحتياجات القطاع الصحي.

ولا تتوقف التعديلات على المال العام واستغلال حاجة المرضى عند هذا الحد، بل تتجاوزها إلى ما هو أخطر تكليفات وخدمات محددة، ومن بعد أخذ الموافقات يتم ادخال تغييرات جذرية دون الحصول مجدداً على الموافقات اللازمة، من شركة سبق أن أوقفت في عهد وزير الصحة الأسبق د. محمد الهفسي عن العمل في مناقصات وزارات الصحة بعد أن ثبت تزويرها لمستلزمات طبية، بل وأحيلت إلى النيابة العامة.

1 - شراء الدعامات الذكية قامت وزارة الصحة بشراء دعامات القلب الذكية والذاتية عن طريق الشراء المباشر 1723 ديناراً كويتياً للقطعة، علماً بأن سعر الدعامة الواحدة في مناقصة الخليج هو 730 ديناراً كويتياً، ووعضا أن إدارة الفتوى والتشريع ولجنة المناقصات المركزية، سبقف طويلاً أمام التلاعب والتضليل الذي مارسه القياديون في وزارة الصحة. وفيما يلي تسلسل التعاقد المشبوه:

2 - شراء جل للجروح شراء «جل Dermogel» نوع Flex Gel Adhesive بقيمة 300 ديناراً للعلبة الواحدة، وتم ترسية طلب الشراء بشكل مباشر على شركة موديلكس بقيمة 450 ألف ديناراً لعدد 1500 علبة، وهي قيمة مضاعفة عشرات المرات عن السعر الحقيقي.

وتمثل الحالات السابقة أمثلة لما يمكن أن يكون سرقة العصر في القطاع الصحي، لا سيما وأنه بات مؤكداً أن هناك تعمداً في غياب الرقابة على أسعار توريد الأدوية لأهداف التكتسب والتربح غير المشروع، وهذا المحور تحديداً لابد من متابعته جانباً بعد المحاسبة السياسية المائلة أمامكم لتتعال العقوبات كافة المسؤولين في وزارة الصحة عن هذا التلاعب والهدر بما فيها الشركات التي توطأت في هذه العمليات.

**المحور الثالث: التلاعب في العقود وتضليل الجهات الرقابية وهدر المال العام.**

إنه من المخجل أن يمارس القياديون في وزارة الصحة عمليات تضليل في طلب الموافقات الرسمية لتوقيع عقود بالأمر المباشر مع عدة جهات، وبعد أن تحصل الوزارة على تلك الموافقات، فإنها تقوم بتغييرات جوهرية في العقود، مما يعتبر تجاوزاً وتضليلاً لجهات رقابية مثل إدارة الفتوى والتشريع ولجنة

المناقصات المركزية وديوان المحاسبة.

إن إدخال تغييرات في القيم المالية وأعداد الحالات لعلاجها في الخارج، تمقل انتهاكاً لمبادئ العدالة والمساواة المنصوص عليها في وثيقة الدستور، فلا يجوز دستورياً وقانونياً أن تبدي الوزارة رغبتها التوقيع على عقد وفق تكليفات وخدمات محددة، ومن بعد أخذ الموافقات يتم ادخال تغييرات جذرية دون الحصول مجدداً على الموافقات اللازمة، من شركة سبق أن أوقفت في عهد وزير الصحة الأسبق د. محمد الهفسي عن العمل في مناقصات وزارات الصحة بعد أن ثبت تزويرها لمستلزمات طبية، بل وأحيلت إلى النيابة العامة.

1 - عقد العلاج في جمهورية التشيك مع شركة السفير للسياحة والسفر.

وتذكر في هذا الصدد توقيع وزارة الصحة عقداً مع شركة السفير للسياحة والسفر وذلك لإبتعاث مرضى للعلاج في جمهورية التشيك والبوسنة والسلوفاكيا بتاريخ 29 مارس 2015، إلا أن المتبعت لتفاصيل إدارة الفتوى والتشريع ولجنة المناقصات المركزية، سبقف طويلاً أمام التلاعب والتضليل الذي مارسه القياديون في وزارة الصحة. وفيما يلي تسلسل التعاقد المشبوه:

طلبت وزارة الصحة من إدارة الفتوى والتشريع مراجعة مشروع العقد مع شركة السفير للسياحة والسفر لإيفاد مرضى وزارة الصحة للعلاج في كل من جمهورية التشيك والبوسنة وسلوفاكيا بالكتاب رقم (ووص 11/232) بتاريخ 9 فبراير 2015.

قامت إدارة الفتوى والتشريع بإلراء على كتاب وزارة الصحة بتاريخ 17 فبراير 2015 مرجع 4/291/بادء عدد 12 ملاحظة على مشروع العقد، وكانت الملاحظة رقم 11 تشترط «الحصول على موافقة لجنة المناقصات المركزية قبل توقيع العقد مع الطرف الثالث».

خطبت وزارة الصحة لجنة المناقصات المركزية بكتابين رقم 314 و369 في 2 فبراير - 4 مارس 2015 والمتضمن طلب التعاقد المباشر مع شركة السفير للسياحة والسفر لتوفير خدمة الإشراف على إرسال المرضى ومراقبتهم الذين تقرر وزارة الصحة علاجهم في جمهورية التشيك بمبلغ شهري يتراوح ما بين 25 ألف دينار كويتي إلى 85 ألف دينار كويتي ما بين 10 إلى 50 حالة.

ردت لجنة المناقصات المركزية على كتابي وزارة الصحة أعلاه بتاريخ 16 مارس 2015 مرجع 18/28/4469 بالآتي: «قررت الموافقة على التعاقد مع الشركة بحدود مبلغ 85 ألف ديناراً لعدد 50 حالة شهرياً».

وقعت وزارة الصحة العقد مع شركة السفير للسياحة والسفر بتاريخ 29 مارس 2015، وقد أشار العقد صراحة في مادة التمديد إلى «موافقة الفتوى والتشريع بتاريخ 17 فبراير 2015 و موافقة لجنة المناقصات على التعاقد المباشر مع شركة السفير للسياحة والسفر بموجب كتاب رقم 18/28/4469.. الخ».

إلا أنه وبعد تتبع تنفيذ العقد وفق موافقة لجنة

المناقصات المركزية والتي اشترطت حدود مبلغ 85 ألف ديناراً لعدد 50 حالة شهرياً تبين التالي:(انظر الجدول) ويلاحظ من الجدول المشار إليه، أن الوزارة لم تلتزم بالتقيد بموافقة لجنة المناقصات المركزية والمحدد ألا يتجاوز التعاقد مع شركة السفير مبلغ 85 ألف ديناراً ولعدد 50 حالة شهرياً، أي أن إجمالي المبلغ وفق موافقة المناقصات المركزية هو 42 مليون ديناراً، بينما تجاوز وفق الأشهر المحددة في الجدول مبلغ 510 آلاف ديناراً لعدد 300 حالة.

إلا أن تلاعب الوزارة في التعاقد وشروطه أوصل قيمة المستحقات لشركة السفير إلى 5 ملايين دينار كويتي! بل وأن عدد الحالات التي أرسلتها وفق العقد 852 حالة!! وهو ما يمثل مخالفة صريحة لموافقة «المناقصات المركزية» المنصوص عليها في العقد.

وليس الخلاف على عدد الحالات المتبعة في العلاج في الخارج - إن كانت مستحقة - ولكن الفساد هو تضليل الجهات الرقابية في الدولة، وتفويت الفرصة على الشركات المتخصصة الأخرى في تقديم عروض أسعار قد تكون أقل بما يحافظ على المال العام ومبادئ العدالة والمساواة بين الشركات، لا سيما أن وزارة الصحة ألفت التعاقد مع شركة الخطوط الجوية الكويتية لارسال ومتابعة حالات العلاج في الخارج في التشيك وسلوفاكيا تحت ذريعة ارتفاع أسعار التذاكر!

2 - عقد مستشفى الرازي لجرحة العظام ومستشفى كليتيك وشوتجارد الألماني وقّع مستشفى الرازي لجرحة العظام ومستشفى كليتيك وشوتجارد الألماني لتوطين الألمانية لتضوير وتحسين الخدمات الطبية في مستشفى الرازي لمدة 3 سنوات بقيمة 46 مليون يورو وذلك بتاريخ 18 فبراير 2014، إلا أن وزارة الصحة ورغم الملاحظات والمخالفات التي أوردتها لجنة متابعة العقد المتعلق بالموافقة على أداء الجانب الألماني لم تتم بتفعيل بنود الجزاءات الواردة في العقد نتيجة إخلال مستشفى كليتيك وشوتجارد عليه في الإجماع المتفق بين لجنة مستشفى الرازي و لجنة كليتيك وشوتجارد في شهر أغسطس 2014، واكتفواهم بحضور اجتماعات ومحاضرات وورش عمل لمدة 3 أشهر في مستشفى كليتيك وشوتجارد عن طريق البث التلفزيوني الطبي.

التقرير الأول من 18/13/2014 إلى 17/7/2014

انه والى الآن لم يتم الالتزام ببعض بنود العقد وفقاً لشروط الاتفاقية المبرمة وفقاً لما تم ذكره بالتقرير.

التقرير الثاني 17/11/2014 إلى 17/7/2014

عدم الالتزام بالجدول الزمني لزيارات الاستشاريين وتغييره بين فترة وأخرى. عدم الالتزام بأرسال عدد خمسة استشاريين لمدة تتراوح ما بين 6 أشهر وستة اشهر حيث تتراوح مدة بقاء الاستشاريين في مستشفى الرازي من يومين لغاية أربعة أسابيع.

عدم الالتزام بأرسال استشاريين بالتخصصات المطلوبة حسب العقد. ارسال عدد من الأطباء لم يعملوا في مستشفى كليتيك وشوتجارد لمدة خمسة سنوات حسب العقد.

عدم ارسال القائمة الخاصة بالمعدات والأدوات الطبية والجراحية اللازمة لإجراء العمليات الجراحية المعقدة والصعبة.

بوصى باختيار استشاريين متميزين بأجراء العمليات الجراحية المعقدة والصعبة.

التقرير الثالث 24/11/2014 إلى 19/3/2015

عدم التزام الجانب الألماني بعدم سنود الاتفاقية ومنها:

عدم الالتزام بالجدول الزمني لزيارات الاستشاريين وتكرار تغييره شهرياً، مما يؤدي لصعوبة تنظيم العمل في الوحدات والعيادات والعمليات وكذلك في البرنامج التدريبي لأطباء البورد الكويتي.

ارسال عدد من السير الذاتية لأطباء كل شهر، ما يؤدي لضيق وقت اللجنة في دراسة السير الذاتية وهذا يدل على عدم وجود اتفاق مسبق من الجانب الألماني مع عدد من الاستشاريين للتواجد في الكويت خلال مدة الاتفاقية.

ارسال السير الذاتية لعدد من الأطباء لم يعملوا في مستشفى كليتيك وشوتجارد لمدة خمس سنوات (مخالفة لاتفاقية).

عدم الالتزام بأرسال عدد خمسة استشاريين بالتخصصات المطلوبة (حسب الاتفاقية) لمدة تتراوح بين 6 أشهر وستة اشهر حيث تتراوح مدة بقاء الاستشاريين في مستشفى الرازي من يومين لغاية أربعة أسابيع، خصوصاً المتميزين منهم حين تكون مدة تواجدهم لا تتجاوز الاسابيع.

عدم وضوح الجانب الألماني بشأن البرنامج التدريبي لأطباء البورد الكويتي من ناحية اجراء عمليات جراحية في ألمانيا، وهذا بخلاف ما تم الاتفاق عليه في الإجماع المتفق بين لجنة مستشفى الرازي و لجنة كليتيك وشوتجارد في شهر أغسطس 2014، واكتفواهم بحضور اجتماعات ومحاضرات وورش عمل لمدة 3 أشهر في مستشفى كليتيك وشوتجارد عن طريق البث التلفزيوني الطبي.

التقرير الرابع من 20/3/2015 إلى 18/6/2015

عدم التزام والقصور بعدم بنود الاتفاقية، منها: ارسال جدول زمنية شهرية لزيارات الاستشاريين مما يؤدي لصعوبة تنظيم العمل في الوحدات والعيادات والعمليات وكذلك في البرنامج التدريبي لأطباء البورد الكويتي.

كل أولويات مواطنينا السفر للعلاج بالخارج خشية سوء الخدمات في مستشفياتنا!

# إثارة المسؤولية السياسية للوزير لا تهدف إلى النيل من شخصه بقدر ما تسيء إلى تحميله مسؤوليات إخفاقه في النهوض بها

لاهداف الربط الآلي بين الأضرار المعنية بالعلاج بالخارج: سبق وأن أفادت الوزارة من خلال الاجتماع الذي عقد بتاريخ 2015/3/15 مع ديوان المحاسبة بأنها تقوم بتطوير النظام الآلي لعمل المكاتب الصحية عن طريق إحدى الشركات وأنه سيتم الربط الآلي بين اللجان التخصصية بالمستشفيات وإدارة العلاج بالخارج لمنع التلاعب والتزوير كما حدث بالسابق، إلا أنه ومن خلال الفحص والمراجعة لم يتبين تطبيق النظام حتى تاريخ إعداد هذا التقرير. انتهى وجاء رد وزارة الصحة على ملاحظة ديوان المحاسبة بما يؤكد أن هناك من يريد العبث بالمال العام، وتنفيع الشركة البريطانية دون وجه حق، إذ ردت الوزارة بالقول:

تفيد الوزارة بأن التنسيق وقتها كان مع وزارة المالية حيث إن أي نظام مالي يجب أن يتم من خلالها وقد عرضت وزارة المالية نظام الوحدات على أساس أنه سوف يطبق وأن يتم إيفاء أي أنظمة أخرى، وبعدها ابطلنا وزارة المالية بأنه سوف يتم تركيب نظام الأوراكل بدلاً من نظام الوحدات وأجرت التركيب والتشغيل، حيث إن موظفي وزارة المالية يعملون منذ فترة مع موظفي الوزارة لتعديل النظام. لقد قام الوزير بإلغاء أكثر من مشروع في الصحة لتوقيع مشروع الربط الآلي مع الشركة البريطانية، وقبل أن يحصل على الموافقات اللازمة من الجهات الحكومية، بل إن الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات أرسل خطاباً إلى وزارة الصحة يستغرب من توقيع هذا العقد مع شركة أجنبية بالرغم من وجود شركات محلية قادرة على تنفيذ هذا المشروع وبقيمة أقل.

إن مسؤولية وزير الصحة عن تسري الأوضاع داخل الوزارة واضحة ولا تحتاج إلى دليل أو برهان، حتى وإن كان البعض يرى أن قضية الأخطاء الطبية مسألة قضاء وقدر، إلا أن نقاش الوزير عن القيام بمسؤولياته وترتيب البيت الصحي، وتسريه على الفساد والقاسدين والمقصرين والمتقصين، أوصل الوضع الصحي إلى التردّي الذي يعاني منه حالياً.

كان الأحرى مكافأة المخلصين من الأطباء والموظفين ومن يكشفون الفساد داخل الوزارة بدلاً من الانتقام منهم، وإن لم يكن الوزير على دراية بذلك فيدهن مصيبة أكبر، فكان الأفضل أن يسعى الوزير، خاصة أن شخص أكاديمي أن يحضن الفعّاءات الخلصة ويبيدها عن حسابات الانتقام والطغيبان الإداري، وكان الأجدى أن يعمل الوزير على الإهتمام بزيادة الجودة وتقديم الخدمة الصحية بدلاً من الاهتمام بالكلمة.

فهل يعقل دولة مثل الكويت تتمتع بوفرة مالية وخصمت لها ميزانية ضخمة للقطاع الصحي يكون كل أولويات مواطنيها السفر للخارج للعلاج خشية من سوء الخدمة في مستشفياتنا؟ أو حتى لعدم وجود تخصصات لعلاج بعض الأمراض؟

إننا لم نتوجه مباشرة إلى تفعيل الاستجواب كأداة دستورية، بل ندرجنا بنوعيه أسئلة برلمانية وتصريحات لتجنبه الوزير والمسؤولين بمواطن الخلل، لكننا لم نجد الجواب المطلوب ولا الامتثال للحق والعودة إلى الصواب، لذا التزامنا منا بواجبنا الوطني ومسؤولياتنا الدستورية قدمننا استجوابنا هذا وفقاً لما قررته المادتين 100 و101 من الدستور ومن حق أعضاء مجلس الأمة في استجواب الوزراء عما يكون قد وقع منهم من أخطاء أو تفسير سواها من ناحية دستورية أو قانونية أو من الناحية الواقعية والعملية في حدود اختصاصاتهم.

للعام 2015/2014 إلى قيام الوزارة بشراء أجهزة طبية بناء على طلب مجالس الأقسام التخصصية بالمستشفيات وعدم استخدامها وإيداعها بمخازن إدارة الهندسة الطبية لعدة سنوات بلغت قيمة ما أمكن حصره منها بلغ 5 ملايين دينار.

6 - شبهة تنفيع في عقد شركة باكو الطبية

بلغت مطالبات شركة باكو الطبية لوزارة الصحة نحو 17 مليون دينار نظير الأوامر التعريفية من قبل وزارة الصحة في عقد مبنى الأشعة والمختبرات والطب النووي في مستشفى العدان وهو العقد الذي امتد لعشرة سنوات، علماً أن قيمة العقد ما يقارب 20 مليون دينار.

وقد انتهت إدارة الفتوى والتشريع إلى قرار بعدم أحقية شركة باكو في مطالبة وزارة الصحة بقيمة الأعمال التعريفية غير المدرجة بالمناقصة المتخذة بعمل فحوصات وأشعة لغير الكويتيين قاطني منطقة الأحمدية والصحة والفحوصات الخاصة لمرآجين من خارج تلك المنطقة.

ورغم الخلاف بين الطرفين وقرار الفتوى والتشريع، إلا أن الوزارة قامت بمخاطبة وزارة المالية بضرورة توفير المبلغ للشركة وذلك قبل حسم الخلاف بينهما.

7 - شركة الخدمات العامة وشركة وزارة الصحة عقدا مع شركة الخدمات العامة لتسجيل المشتركين بالضممان الصحي والتأمين الصحي وإصدار البطاقات الخاصة بهم لمدة خمس سنوات بتاريخ 2002/7/28، كما قامت الوزارة بتجديد العقد لمدة 3 سنوات، كما قامت الوزارة بتجديد العقد للمرة الثانية لمدة ثلاث سنوات من تاريخ 2011/7/27 وانتهى بتاريخ 2014/7/26، إلا أن ديوان المحاسبة في تقريره للعام 2015/2014 رصد في تقريره استمرار الوزارة في التعامل مع الشركة دون سند قانوني.

كما تم رصد تفاوت في قيمة المبالغ المستحقة لصالح وزارة الصحة من أعمال الشركة، إذ تبين أن عدد بطاقات التأمين والفحص الطبي صادرة من الشركة والتي يترتب عليها إصدار إقامة العمل أقل من عدد العمالة التي دخلت الكويت، ولم تتحرر الوزارة في فتح تحقيق لبيان الأسباب لهذا التفاوت في الأرقام ما بين وزارة الداخلية ووزارة الصحة وشركة الخدمات العامة.

المحور الخامس: مشروع الربط الآلي بين وزارة الصحة والمكاتب الصحية الخارجية

صرح وزير الصحة د. علي العبيدي بأن الوزارة ععدت توقيع عقد مباشر مع شركة بريطانية لتقديم خدمات الربط الآلي ما بين الوزارة ومكاتب الأميركية، في الخارج وعهد من المستشفيات والمراكز الصحية في العالم، وأوضح الوزير أن هذا العقد يأتي في إطار الاتفاقيات الثنائية الموقعة بين دولة الكويت والمملكة المتحدة.

ولعله من الأهمية أن نذكر هنا أن وزير الصحة سبق لمشروع قيمته 122 جنيهاً استرلينياً - ما يعادل 55 مليون دينار كويتي - بل إن وزير يقول إن هذا المشروع كان محل بحث ودراسة منذ ما يقارب 3 سنوات.

وحين تقول إن هذا المشروع ليس سوى مشروع آخر للتفتيح والاعتداء على المال العام فأنا لا نبالغ، فإن هذا العقد ياتي من بيانات مستندة وزارة الصحة الرسمية، فديوان المحاسبة رصد ملاحظة في تقريره السنوي عن عام 2015/2014 رقم 44 ويذكر التالي:

عند تطبيق النظام الآلي المعد منذ عام 2011 من قبل إحدى الشركات لتلبية احتياجات العلاج في الخارج على الرغم من تفتيته لكل الجوانب المالية والإدارية وشؤون المرضى وتحقيقه

للعام 2015/2014 إلى قيام الوزارة بشراء أجهزة طبية بناء على طلب مجالس الأقسام التخصصية بالمستشفيات وعدم استخدامها وإيداعها بمخازن إدارة الهندسة الطبية لعدة سنوات بلغت قيمة ما أمكن حصره منها بلغ 5 ملايين دينار.

6 - شبهة تنفيع في عقد شركة باكو الطبية

بلغت مطالبات شركة باكو الطبية لوزارة الصحة نحو 17 مليون دينار نظير الأوامر التعريفية من قبل وزارة الصحة في عقد مبنى الأشعة والمختبرات والطب النووي في مستشفى العدان وهو العقد الذي امتد لعشرة سنوات، علماً أن قيمة العقد ما يقارب 20 مليون دينار.

وقد انتهت إدارة الفتوى والتشريع إلى قرار بعدم أحقية شركة باكو في مطالبة وزارة الصحة بقيمة الأعمال التعريفية غير المدرجة بالمناقصة المتخذة بعمل فحوصات وأشعة لغير الكويتيين قاطني منطقة الأحمدية والصحة والفحوصات الخاصة لمرآجين من خارج تلك المنطقة.



ركان النصف خلال المؤتمر الصحفي

## النصف: ندرجت في المراحل الرقابية وصولاً للمساءلة السياسية العازمي: إجابات الوزير عن الأسئلة البرلمانية كانت قاصرة

مارس سياسة التضييق في الرد على الأسئلة البرلمانية. من جهته، أكد النائب حمدان العازمي أن استجواب وزير الصحة مستحق، مشيراً إلى أنه تدرج في المسألة السياسية منذ شهر أغسطس الماضي عندما وجه طوال تلك الفترة 186 سؤالاً كانت إجابات الوزير لها قاصرة بل وأغلبها تكون الإجابة بأن السؤال غير دستوري لافتاً إلى أن الحال انتهى بتقديم الاستجواب للوزير العبيدي بعدما تعذرت كل السبل للتعامل معه، وقال إن الفساد ينخر في جدار الصحة ولم يقم أي وزير بما فعله العبيدي وتجراً عليه من تجاوزات ومخالفات مشيراً إلى أن الشارع الكويتي بعد جملة المخالفات والفساد كان يتوقع أن تتخذ الحكومة قراراً بهذا الوزير لكن الحكومة عمك أضح.

وكشف أن الاستجواب جاء في خمسة محاور الأول يتعلق بالأخطاء الطبية والثاني شراء أدوية وعلاجات طبية بأسعار مصطنعة والثالث التعاليم بالعمود والهدر بالمال العام والرابع الفساد المالي والإداري واستغلال المنصب الوزاري والخامس مشروع الربط الآلي بين وزارة الصحة والمكاتب الصحية، وأوضح أن الوزير العبيدي مارس استغلال منصبه ونفوذه في أحد العقود وخاصة في ترسيته لعقد مباشر لصالح الشركة التي يملكها وقال: نتمنى أن يصعد الوزير العبيدي المنصة ليفند المحاور المطروحة في استجوابه لافتاً إلى أن فساد الصحة لا تحمله البعاريين.

وسائل الإعلام الهندية أن الشركات الكويتية تفرض ما قدره 7 آلاف دينار كويتي على المرضى والمرضات وذلك لتقديم أوراقهم إلى الشركة ومن ثم الدخول في الاختبارات تمهيداً لتوظيفهم في وزارة الصحة الكويتية.

وقد وجهنا سؤالاً إلى الأخ وزير الصحة حول هذا الملف وإن قامت الوزارة بفتح تحقيق فيه لما يشككه من أساءة لسعة دولة الكويت، واستغلالاً مشيناً للمخاطين عن العمل في الكويت، إلا أن إجابة الوزير جاءت بالنفي، مما يؤكد أن هناك تسيراً على الشركات المتورطة في هذا الملف، فجاء ردّه أن الوزارة لم تجر أي تحقيق بل اتكتفت ببقاء مسؤولين من السفارة الهندية في الكويت حول عمليات جلب المرضى والمرضات!

وقد وجهت الحكومة الهندية إلى دولة الكويت، وبعد تكرار حالات استغلال الشركات المحلية لمواطنيها، كتاباً أو وقت فيه جلب المرضى والمرضات الهندية عبر ثلاث شركات حكومية فقط، وذلك حفاظاً على مواطنيها من التلاعب والاستغلال الذي تنتشر عليه وزارة الصحة الكويتية بعد أن وقفت متفرجة لما يحدث بين الشركات المحلية والعمالة الصحية الهندية.

3 - شبهة استغلال المنصب الوزاري في ترسية عقود مباشرة لشركة مملوكة للوزير

لا يخفى على أحد خطورة استغلال النفوذ والمناصب الحكومية لتحقيق مكاسب شخصية، فهو من أسوأ أنواع الفساد الإداري والمالي، وهو أخطر أن كانت الشبهة تتحوم حول الوزير وأعماله التجارية التي تتقاطع وأعمال الوزارة.

لقد أسس الأخ وزير الصحة شركة طبية تحمل الاسم التجاري «شركة دويتش الدولية الطبية ذ.م.م»، بحسب ما تثبته سجلات الموقع الإلكتروني لغرفة تجارة وصناعة الكويت، وقام الوزير بالتخارج منها بعد أيام من توليه حقيبة وزارة الصحة.

5 - شراء أجهزة ومعدات طبية وأدوية وإيداعها في المخازن دون استخدامها

أشار تقرير ديوان المحاسبة

قال النائب ركان النصف في مؤتمر صحفي عقده مع النائب حمدان العازمي تقديم صحيفة استجواب لوزير الصحة د.علي العبيدي من خمسة محاور لإيماني التام بأن العمل البرلماني ينطلق بجنائين هما العمل التشريعي والرقابي.

وأشار النصف قائلاً تدرجت في كل المراحل الرقابية في تعامل مع الوزير من خلال الحديث في قاعة عبدالله السلام وتوجيه الأسئلة البرلمانية وصولاً لتقديم المسألة السياسية بحقه، وأوضح قائلاً لم أتردد في الدفاع عن الوزراء الإصلاحيين الذين كنا نشعر بحسبهم الوطني مثل عبدالعزيز الإبراهيم وهند الصبيح حيث إنني وافت معارضاً لاستجوابهما وقلت ذلك بالعلن مشيراً إلى أنه كان لديه إيمان ويقين تام بأن هذين الوزيرين كانا يؤديان أعمالهما بالأمانة والصدق ولا تحوم حولهما شبهات فساد إنما كانا يسعيان لمكافحة الفساد في وزارتهما ويحلمان أي شبهة فساد إلى النيابة بالأدلة والبراهين.

وأضاف النصف قائلاً لن أتردد في الجانب الآخر من محاسبة أي وزير يرى نفسه فوق القانون ويعزز وجود الفاسدين ومواقعهم ولا يحيلهم إلى النيابة ولذلك اتجهت لاستجواب الوزير العبيدي من خلال خمسة محاور تدور جميعها حول مخالفات إدارية ومالية صدرت بقرارات من الوزير وبأمر سابقة لعهد وقدمت إليه ولم يتخذ بها أي إجراءات خوفاً من بعض الجهات مشيراً إلى أن الوزير

عدم الالتزام بإرسال عدد خمسة استشاريين بالتخصصات المطلوبة (حسب الاتفاقية) لمدة تتراوح بين 6 أشهر وسنة واحدة حيث تتراوح مدة بقاء الاستشاريين في مستشفى الرازي بين يومين وأربعة أسابيع، خصوصاً المتميزين منهم حين تكون مدة تواجدهم لا تتجاوز الأسبوعين.

عدم إرسال جدول زمني للمحاضرات والتي تعتبر جزءاً من برنامج التدريب.

لم يتم إرسال أطباء البورد الكويتي للتدريب في كليتكما شوتجارد حتى تاريخ كتابة التقرير.

عدم البدء بتنظيم محاضرات ونقل عمليات جراحية من غرف عمليات كليتكما شوتجارد عن طريق البث التلفزيوني الطبي.

عدم الالتزام بإرسال عدد خمسة استشاريين بالتخصصات المطلوبة (حسب الاتفاقية) لمدة تتراوح بين 6 أشهر إلى سنة واحدة حيث تتراوح مدة بقاء الاستشاريين في مستشفى الرازي بين يومين وأربعة أسابيع، خصوصاً المتميزين منهم حين تكون مدة تواجدهم لا تتجاوز الأسبوعين.

قيام الفريق الألماني بإرسال السيرة الذاتية لعدد من الأطباء الذين يعملون في مستشفى كليتكما شوتجارد مع وجود تعاون بين المستشفى والطبيب، ولكن مع عدم ذكر نوعية التعاون مع مستشفى كليتكما شوتجارد، مما يتطلب دراسة السيرة الذاتية من قبل رئيس قسم العظام ورؤساء وحدات مستشفى الرازي، وتمت مخاطبة الفريق الألماني بضرورة توضيح نوع التعاون بين كليتكما شوتجارد والطبيب المرسل.

عدم إرسال جدول زمني للمحاضرات والتي تعتبر جزءاً من برنامج التدريب.

لم يتم إرسال أطباء البورد الكويتي للتدريب في كليتكما شوتجارد حتى تاريخ كتابة التقرير.

عدم البدء بتنظيم محاضرات ونقل عمليات جراحية من غرف عمليات كليتكما شوتجارد عن طريق البث التلفزيوني الطبي.

إن ذكر ملاحظات لجنة الإشراف والمتابعة بالتفصيل في صحيفة الاستجواب كان أمراً لا بد منه لبيان كم المخالفات ونوعها التي شابت تنفيذ العقد مع المستشفى الألماني، ورغم كل تلك المخالفات الصريحة إلا أن وزارة الصحة لم تفعل البند الجزائية في العقد في الدفعات الخمس الأولى والتي بلغ إجماليها قرابة 19.8 مليون يورو.

بل إن الوزارة تخالفت في حفظ المال العام وخرّبتة الدولة من مزيد من الهدر المالي في تنفيذ عقد لم يتم الالتزام به، ولم يقدم الخدمات التي من شأنها توضيح أطباء المرضى الكويتيين، وكان الأجدى بالوزارة إلغاء العقد بعد بيان جميع تلك المخالفات لبند

أصدر الوزير القرار الإداري رقم (1157) بتاريخ 20 مارس 2014 بنقل السيد سالم عبدالوهاب الرشود للعمل بوظيفة (مراقب الحسابات) في إدارة المحاسبة المالية رغم عدم استيفائه لمدة الخبرة اللازمة لشغل الوظيفة بحسب تقرير ديوان المحاسبة.

يؤكد تقرير ديوان الخدمة المدنية أن السيد سالم الرشود حصل على مؤهل ثانوية عامة عام 2000 ويكالوريوس إدارة أعمال عام 2010 عين بموجبه بوظيفة (ممنسق إداري) وحيث أن مدة خبرته اللائقة على المؤهل الجامعي تقل عن ثمانية سنوات ومن ثم لا يجوز شغله لوظيفة (مراقب) لأن مدة الخبرة المطلوبة لشغل وظيفة (مراقب) ثمانية سنوات بعد المؤهل الجامعي.

وفي 25 أغسطس 2015، أصدر وزير الصحة د. علي العبيدي القرار رقم 208 لسنة